

«الأوقاف» تحارب إنشاء «الزوايا» والمساجد

خطة حكومية جديدة للسيطرة على المساجد في مصر تنفيذها وزارة الأوقاف، ومن ملامحها منع إنشاء الزوايا والمساجد الصغيرة من دون موافقات مسبقة، وذلك بعد شهرين على تطبيق شرط التصريح المسبق بالخطابة

القاهرة - الأخبار

يوصل وزير الأوقاف المصري، محمد مختار جمعة، محاولة إحكام السيطرة الحكومية على المساجد والزوايا الصغيرة التي تنتشر في أرجاء «المحروسة»، سيطرة تبدو «مشروعة» بعد استبعاد الأئمة المثيرين للجدل والمحسوبين على التيارات الإسلامية التي باتت مرفوضة رسمياً وشعبياً بصورة كبيرة، ويقبع عدد كبير من أعضائها خلف القضبان، فيما تواري آخرون عن المشهد تجنباً لمصير مشابه لأقرانهم. هذه الخطوة تأتي مكفلة لأخرى سبقتها قبل شهرين، حينما أقرت جمعة نظام الخطبة الموحدة الذي يتضمن توحيد مضمون «خطبة



مثلت بعض الزوايا مركزاً لخروج الأشخاص تورطوا في عمليات ضد الدولة (أي بي إيه)

صلاة الجمعة» على مستوى مصر، وهو القرار الذي واجهه اعتراضات وانتقادات في البداية، خاصة من جانب مؤسسة الأزهر، لكنه دخل حيز التنفيذ الفعلي مع تعديلات طفيفة عليه؛ فبدلاً من إلزام الأئمة بإلقاء نص الخطبة، اكتفي بالسماح لهم بالحديث في مضمونها. والآن، ثمة رد فعل إيجابي في أروقة الدولة على «الخطبة الموحدة»، التي بدا أنها تتسق مع ما دعا إليه الرئيس

صلاة الجمعة» على مستوى مصر، وهو القرار الذي واجهه اعتراضات وانتقادات في البداية، خاصة من جانب مؤسسة الأزهر، لكنه دخل حيز التنفيذ الفعلي مع تعديلات طفيفة عليه؛ فبدلاً من إلزام الأئمة بإلقاء نص الخطبة، اكتفي بالسماح لهم بالحديث في مضمونها. والآن، ثمة رد فعل إيجابي في أروقة الدولة على «الخطبة الموحدة»، التي بدا أنها تتسق مع ما دعا إليه الرئيس

تقرر أن تكون الدروس الدينية وتحفيظ القرآن في المساجد الكبيرة

عبد الفتاح السيسي بشأن تجديد الخطاب الديني وتأهيل الأئمة. ويوجد في مصر تقريباً نحو 16 ألف مسجد وزاوية صغيرة للصلاة، تعاني غالبيتها من مشكلة غياب عدد كافٍ من الأئمة، ولا سيما في ظل ضعف الرواتب وانشغال الأئمة المعيّنين في المناطق النائية بأعمال أخرى، إلى جانب مهمتهم الأساسية في المسجد، ما أدى ببعضهم إلى توكيل أحد من أهالي المنطقة بمهمة إمامة المصلين.

كذلك، تسبب خروج جماعة «الإخوان المسلمين»، التي صنفتها الحكومة على أنها إرهابية، من المشهد الديني في نقص في الدور الخيري الذي كان يؤدي عبر المساجد، خاصة أن الدولة لم تقدم بديلاً حتى الآن، ما أثر في العائلات الفقيرة التي كانت تقصد أنشطة الجماعة الخيرية وتستفيد من الأدوية والإعانات المادية والعينية.

رغم هذا، يبدو وزير الأوقاف سائراً في الطريق الذي ترغب فيه الدولة، وذلك بعودة «الإسلام الوسطي» إلى المساجد ومنع تحويلها إلى «بؤر» تخرج أصحاب الفكر المتطرف، أي بما يحولها، كما يرى أصحاب القرار، إلى أماكن للعبادة فقط. والآن القرار الجديد يتعلق بمنع إنشاء زوايا صغيرة أسفل العقارات المخالفة إلا بترخيص، وكان الهدف منها منع هدم تلك العقارات، أو حتى استغلال زوايا الصلاة للحصول على المياه والكهرباء من دون دفع أموال، وهي الإجراءات التي عدلتها الوزارة أخيراً وباتت تجبي مقابل الخدمات

وجمعة، الذي دخل في صدام مباشر

مع شيخ الأزهر أحمد الطيب، أعلن أيضاً وقف السماح ببناء أي زاوية جديدة للصلاة، على أن يقتصر دور الموجود منها حالياً على أداء الصلاة فقط. أما الدروس الدينية وتحفيظ القرآن، فسيكون مكانهما المسجد الجامع، مشيراً إلى أنه طالب المحافظات بذلك. وفي تبرير القرار، شرح الوزير أن «الزوايا استغلت خلال العقود الماضية في تجنيد أطفال لمصلحة الجماعات الإرهابية ونشر الأفكار المتطرفة».

وحتى الآن، لا تزال وزارة الأوقاف تعترف بعجزها عن السيطرة على جميع الزوايا، بسبب بعض الانتقادات التي طالوت إغلاق عدد محدود منها كانت بلا ترخيص، لأن ذلك في النهاية يعني إغلاق مكان للصلاة وما يحمله من معانٍ في مجتمع محافظ. في الوقت نفسه، يستغل بعض المتشددون فكرياً تواريتهم عن الأعين في الزوايا من أجل انتقاد الأمن. كذلك ثبت أن بعضها شكل بالفعل مراكز لخروج أشخاص تورطوا في عمليات ضد الدولة، من بينهم من نفذ تفجير كنيسة طنطا في نيسان الماضي، خاصة أن جزءاً كبيراً منها منتشر في القرى والضواحي الفقيرة والأضعف في مستوى التعليم.

وبينما تمضي وزارة الأوقاف في هذه الإجراءات، يحاول الأزهر اللحاق بركب «التجديد» الذي طالب به السيسي، ويبدو أنه يعمل حالياً على تعديل مناهجه الدينية ومراجعتها بالتدريج، خاصة أنه لا يريد الصدام مع بعض القيم الراسخة في المجتمع منذ سنوات.

تقرير

قطاع التعليم في إسرائيل «يتقدم إلى الوراء»

تتباهن إسرائيل بكونها «دولة متحضرة» و«متقدمة تكنولوجياً وصناعياً وزراعياً وعسكرياً، لكن «القوة وحدها لا تكفي»، فماذا عن العقول، أقله في القطاع التربوي والتعليم؟ السؤال تجيب عنه معطيات صدرت عن «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» عاكسة صورة «قاتمة» عن التعليم في إسرائيل مقارنة بدول المنظمة

بيروت حمود

لا تتوافر معطيات دقيقة وحاسمة عن حجم إنفاق إسرائيل على القدرات العسكرية والتكنولوجية. فمع كل ما نُشر عن ذلك، لا تزال هناك أمور ضبابية وغير واضحة. لكن على الأقل، أدرك الجمهور الإسرائيلي ومعه المهتمون والمتابعون لشؤونه

أن القوة العسكرية ليست كل شيء، فتجربة عدوان تموز 2006 على لبنان أثبتت أن قلة من المقاومين مع عتاد عسكري «متواضع»، مقارنة بإمكانات «الجيش الذي لا يُقهر»، أجبرت إسرائيل على الاعتراف بهزيمتها.

هذا الاعتراف لم ينجح في كسر الصور النمطية عن إسرائيل عند كثيرين، أقله عند أولئك الذين لا يزالون مؤمنين بتفوقها في كل شيء، ماضين في مغاللتها وتحجيم أنفسهم وأدوار مجتمعاتهم ودولهم، على سبيل القول إن «التعليم عندهم أفضل، والطبابة عندهم مجاناً... إلخ»، مع أن آخر ما نُشر في موضوع التعليم، هو تقرير (a Glance Education at OECD)، وتبين فيه أن الاستثمار الإسرائيلي في قطاع التعليم لا يزال يحتل مرتبة متدنية بالمقارنة مع معدل الاستثمار في القطاع نفسه في دول هذه المنظمة.

وأظهرت المعطيات المنشورة أمس، أن أساتذة التعليم الثانوي الإسرائيلي، وتحديدًا أصحاب خبرة 15 سنة في القطاع التربوي يتلقون راتباً سنوياً قيمته أقل من 25 ألف دولار أميركي، فيما يحصل نظراًؤهم من المدرسين في دول المنظمة على نحو 43 ألف دولار سنوياً، كما يرسم التقرير صورة قاتمة عن حالة الصفوف والمدارس.



الاستثمار الإسرائيلي في التعليم لا يزال في مرتبة متدنية

برغم ذلك، يوضح التقرير أن تحسناً ملحوظاً طرأ على رواتب الموظفين في الحضانات والتعليم الأساسي في إسرائيل على مدار السنوات. وضمن هذا الإطار، عزت صحيفة «يديعوت أحرונوت» السبب إلى أن المشرفين على سلك التربية والتعليم قد عملوا بتوصيات صدرت عن مشروع «أفق جديد»، و«عوز لتمورا»، وهو ما جعل إسرائيل تحتل المرتبة الثانية في معدل تحسين الأجور في رياض الأطفال والتعليم الأساسي، والمرتبة الأولى في معدل تحسين الأجور في المدارس الإعدادية، والرابعة في معدل تحسين الأجور في المدارس الثانوية، بالمقارنة مع دول المنظمة. لكن هذا «التحسين» لم يستطع سدّ الهوة أو الفجوة الواسعة بين أجور المعلمين في إسرائيل مقابل أجور نظرائهم في دول المنظمة.

وفي ما يتعلق بالإنفاق الوطني على التعليم، يتبين من التقرير أن متوسط الإنفاق على التلميذ الواحد في إسرائيل أقل من الطالب في بلدان OECD، ففي إسرائيل يُنفق سنوياً نحو 7800 دولار على كل تلميذ، مقابل 10800 دولار على الطلاب في دول المنظمة. أما عن الاكتظاظ داخل الصفوف، «فحدث ولا حرج»، إذ يظهر التقرير أن إسرائيل حلت في المرتبة الأولى لجهة الاكتظاظ داخل مدارسها، بل إن الاكتظاظ في رياض الأطفال فاق المعدل في دول المنظمة بـ27%. إذ متوسط عدد الطلاب في

الدول المتقدمة هو 21، فيما بلغ في إسرائيل 26 طالباً لكل فصل. وكذلك عدد الطلاب في الصف الواحد للمرحلة الابتدائية، ففي إسرائيل ثمة 28 تلميذاً داخل الصف، وباقي الدول 20، أما في الثانوية، فيصل العدد في بعض الأحيان إلى أكثر من 32 طالباً داخل إسرائيل.

وبرغم أن المعطيات المنشورة تبين أن ساعات التعليم الإلزامي في إسرائيل في المرحلة الابتدائية أعلى بنسبة 25% من متوسط «المنظمة»، وأن كل طالب إسرائيلي يحصل على خمس ساعات أسبوعياً أكثر من نظرائه في الدول المتقدمة، فإن إنجازات الطلبة الإسرائيليين في الاختبارات الدولية لا تزال أقل من المعدل العام.

في السياق، علق المدير العام لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، شموئيل أبوف، على نتائج التقرير بأنه «يظهر تحسينات عدة في أكثر من مجال، وخاصة رواتب المعلمين»، مضيفاً أن «جودة التعليم تبدأ من جودة التدريس، وأن الاستخدام الحكيم للموارد سيشجع تحسين نوعية التدريس». ويُذكر أن وزير التربية نفتالي بينت، قال في تصريحات سابقة، على الأهتمام بتدريس التوراة والدين اليهودي أفضل من الأهتمام بتدريس العلوم، كذلك لم يعد خافياً على أحد أن حاخامات المدارس الدينية في إسرائيل ينظرون إلى العلوم (الفيزياء والكيمياء) على أنها «هرطقات».